

Distr.: General
2 February 2015
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة التاسعة والستون
البند ١٩ من جدول الأعمال
التنمية المستدامة

مذكرة شفوية مؤرخة ٢٦ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥ موجهة إلى الأمين العام
من البعثة الدائمة للبحرين لدى الأمم المتحدة

تقدم البعثة الدائمة لمملكة البحرين لدى الأمم المتحدة تحياتها إلى مكتب الأمين العام
للأمم المتحدة وتتشرف بأن ترفق طيه إعلان المنامة الذي اعتمد في المنتدى الاستثماري
الدولي الأول لرواد الأعمال المعقود في الفترة من ١٩ إلى ٢١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥
(انظر المرفق).

وتطلب البعثة الدائمة لمملكة البحرين لدى الأمم المتحدة أن تعمم الوثيقة المذكورة
أعلاه بوصفها وثيقة من وثائق الجمعية العامة في إطار البند ١٩ من جدول الأعمال.

* أعيد إصدارها لأسباب فنية في ١٨ شباط/فبراير ٢٠١٨.



الرجاء إعادة استعمال الورق

190215 100215 15-01312 (A)



مرفق المذكرة الشفوية المؤرخة ٢٦ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥ الموجهة إلى الأمين العام من البعثة الدائمة للبحرين لدى الأمم المتحدة

إعلان المنامة المعتمد في المنتدى الاستثماري الدولي الأول لرواد الأعمال

إن إعلان المنامة بشأن ريادة الأعمال والتنمية لعام ٢٠١٥ هو مجموعة من التوصيات المنبثقة عن يومين من المداولات والمناقشات المعقودة بين ٨٥ خبيراً و ٦٥٠ من رواد الأعمال من ٨٠ بلداً، شاركوا في المنتدى الاستثماري الدولي الأول لرواد الأعمال الذي عُقد بشأن ريادة الأعمال والاستثمار من أجل تحقيق التنمية الصناعية الشاملة والمستدامة، في الفترة من ١٩ إلى ٢١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥، تحت رعاية صاحب السمو الملكي الأمير خليفة بن سلمان آل خليفة، رئيس وزراء مملكة البحرين، وبحضور السيد لي يونغ، المدير العام لمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو).

نص إعلان المنامة بشأن ريادة الأعمال والتنمية المستدامة

نحن، المشاركون في المنتدى الاستثماري الدولي الأول لرواد الأعمال المعقود بشأن ريادة الأعمال والاستثمار من أجل تحقيق التنمية الصناعية الشاملة والمستدامة:

وقد ناقشنا جميع جوانب ريادة الأعمال والاستثمار، وإذ نشير إلى قراري الجمعية العامة للأمم المتحدة ٢٠٢/٦٧ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢ و ٢١٠/٦٩ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، المعنونين "مباشرة الأعمال الحرة من أجل التنمية"،

وإذ نسلم بأن التنمية الصناعية، إذا ما أجريت على نحو شامل ومستدام، يمكن أن تؤدي إلى خلق فرص عمل وتوليد الدخل وزيادة الإنتاجية وتحويل الاقتصادات وأن تكون محركاً رئيسياً للتنمية،

وإذ نلاحظ أن أعمال هذه الفوائد وغيرها يتوقف، أولاً وقبل كل شيء، على تشجيع نشوء قطاع خاص يتسم بالدينامية، والتسليم على وجه الخصوص بالحاجة إلى تعزيز القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم، التي تشكل المصدر الرئيسي للأنشطة الاقتصادية وكذلك أكبر مصدر لفرص العمل في العديد من البلدان النامية، والمحركات الرئيسية لتمكين النساء والشباب،

ورغبة منا في زيادة تعزيز ريادة الأعمال وتوسيع نطاق الحصول على الخدمات المالية وخدمات الدعم، التي تشكل أحد التحديات المركزية التي تواجهها البلدان النامية في إطار تنمية قطاع نابض بالحياة،

نعلن ما يلي:

١ - نرحب برسالة الأمين العام للأمم المتحدة الموجهة إلى المنتدى الاستثماري الدولي الأول لرواد الأعمال؛

٢ - نثني على قيادة منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) لما تقدمه من دعم لرواد الأعمال، ونعوّل على أن تظل شريكا وثيقا لرواد الأعمال؛

٣ - نشيد كثيرا بالدعم المقدم من المركز الدولي العربي لريادة الأعمال والاستثمار التابع لليونيدو، ومجموعة البنك الإسلامي للتنمية، والصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية، والمصرف العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا، والاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية، والأسبوع العالمي لريادة الأعمال، والشبكة الدولية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والغرفة الأوروبية الأفريقية، ومركز منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، والاتحاد الدولي لسيدات الأعمال وصاحبات المهن، وغير ذلك من الجهات، ونعرب عن عميق تقديرنا لهذا الدعم؛

٤ - نثيب بالحكومات والقطاع الخاص والأوساط الأكاديمية والمجتمع المدني والمنظمات الدولية التعاون في الاضطلاع بالخطوات التالية من أجل تيسير تطوير ريادة الأعمال والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم في جميع أنحاء العالم؛

اتباع نهج منسق وشامل لتعزيز ريادة الأعمال يشمل جميع أصحاب المصلحة، مع ملاحظة مبادرات المجتمع المدني والأوساط الأكاديمية والقطاع الخاص التي تشكل عوامل محرّكة هامة في مجال ريادة الأعمال؛

النظر في إقامة الشراكات مع القطاع الخاص لتشجيع على ريادة الأعمال وتوفير فرص العمل والاستثمار وتعزيز إمكانية توليد الإيرادات وتطوير تكنولوجيات جديدة ونماذج مبتكرة لتسيير الأعمال التجارية وحفز نمو اقتصادي قوي مطرد منصف شامل للجميع، وحماية حقوق العمال في الوقت ذاته؛

دعم قدرة المؤسسات المالية الوطنية على مساعدة الأشخاص الذين لا تتوفر لهم الخدمات المصرفية وخدمات التأمين وغيرها من الخدمات المالية، وتشجيعها على اعتماد أطر

تنظيمية ورقابية تيسر توفير الخدمات لهذه الفئة من السكان بشكل آمن وسليم وعلى تعزيز إمكانية الحصول على المعلومات وعلى التوعية بالأمور المالية، وبخاصة بين النساء؛

توسيع نطاق مصادر التمويل البديلة وتنويع نظام تقديم الخدمات المالية بالتجزئة بحيث يشمل الائتمانات البالغة الصغر والتمويل البالغ الصغر؛

التعاون دعماً لتبادل التكنولوجيا ونقلها والابتكار وبرامج بناء القدرات من أجل تعزيز ريادة الأعمال؛

٥ - نوصي بإنشاء أمانة خاصة من أجل المنتدى في إطار المركز الدولي العربي لريادة الأعمال والاستثمار في البحرين ونقترح عقد منتدى استثماري دولي لريادة الأعمال كل سنتين، سواء في البحرين أو في أي بلد مستعد لاستضافة هذا المنتدى، من أجل استعراض ومتابعة التقدم المحرز وتحديد مجالات أخرى للتعاون وأي إجراءات أخرى يمكن اتخاذها لتعزيز الاستثمار في مجال ريادة الأعمال؛

٦ - نحث المجتمع الدولي ومنظمة الأمم المتحدة واليونسكو وغيرها من المنظمات والمؤسسات الدولية والإقليمية المعنية ومنظمات المجتمع المدني ومختلف الجهات صاحبة المصلحة على أخذ التوصيات المذكورة آنفاً في الاعتبار عند صياغة سياساتها وفي إطار دعم ريادة الأعمال من أجل التنمية المستدامة؛

٧ - نعرب عن بالغ التقدير لكرم الضيافة وحسن الاستقبال اللذين منحتهما حكومة مملكة البحرين وشعبها للمشاركين.